



# العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق: السعي لتوازن جديد

البروفيسورة روكساني فارمانفاريان

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2024  
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية،  
باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

## البروفيسورة روكساني فارمانفاريان

مدير الدراسات الدولية والشؤون السياسية العالمية في معهد جامعة كامبريدج

للتعليم المستمر، ومتخصصة في الشؤون السياسية وقضايا الأمن للشرق الأوسط. وهي مؤلفة مشتركة لكتاب "الدم والنفط: مذكرات أمير عن إيران، من الشاه إلى آية الله (راندم هانوس 1997)، ومحركة كتاب "الحرب والسلام في بلاد فارس القاجارية" (آي بي توريس 2008) وكتاب "الإعلام والسياسة في جنوب البحر الأبيض المتوسط" (روتليدج 2021) وغيرها. البروفيسورة روكساني فارمانفاريان حاصلة على درجة البكالوريوس من جامعة برينستون، ودرجة الدكتوراه من جامعة كامبريدج.



## ملخص

- اتصفت العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بالتباين، والتنازع في بعض الأحيان منذ حرب الخليج عام 1990. في السنوات الأخيرة، شهد الوضع تغييراً، وتحسنت العلاقات بين الدول الأعضاء منفردة وبين دول مجلس التعاون الخليجي ككل مع العراق. وباتت الاستثمارات الاقتصادية وتعزيز الانخراط السياسي هي السمات التي تميز النهج الجديد الذي تبناه دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة العراق إلى حاضنة الدول العربية، وتشجيع إمكاناته في إنتاج النفط والاضطلاع بدوره الإقليمي.
- العراق، الذي يعتمد بشكل مفرط على إيران في إعادة الإعمار والنمو منذ انسحاب معظم القوات الأمريكية في عام 2011، يحرص على تنويع شراكاته في التجارة وتطوير البنية التحتية وواردات الغاز. وهذا يتيح فرصاً لمجلس التعاون الخليجي لتعزيز الروابط مع بغداد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.
- غير أن كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي كان لها منحنى تاريخي مختلف تجاه العراق، مما يعكس نهجها المختلفة خارج الهيكل التنظيمي للمجلس. دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هما الأكثر نشاطاً في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع العراق، في حين أن الآخرين أكثر تحفظاً، وقد تعافت العلاقات ببطء بعد غزو صدام حسين للكويت.
- ما بات واضحاً هو أن غياب الثقة في فترة عزل دول مجلس التعاون الخليجي للعراق بعد حرب الخليج الأولى ومرة ثانية بعد تبني العراق لهيكل حكومي شيعي بعد 2003 - قد تغير على مدار العقد الماضي وأدى إلى حسابات جديدة. فمن ناحية، فقد أعطيت الأولوية لتحقيق التوازن ضد النفوذ الإيراني من خلال تعزيز الروابط مع العراق، ومن الناحية الأخرى وُجّهت الجهود لبناء وسط خليجي أقل تنازلاً وأكثر تمثيلاً للجميع بالتركيز على النمو الاقتصادي والاطلعات المشتركة.
- ما بدأ ببطء في عام 2020 بتوقيع مذكرة تفاهم رائدة بين السعودية والعراق، ثم قفز إلى الأمام مع ذوبان الجليد في العلاقات الإيرانية السعودية الذي توسطت فيه الصين في عام 2023، والذي صادف مرور 20 عامًا على انطلاق الحرب التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بصدام حسين، كان عملية ساعدت على إبعاد العراق كساحة معركة بالوكالة في صراع القوى الإقليمية وتعزيز جاذبيته للاستثمار والمشاركة السياسية.
- ترصد هذه النظرة التحليلية التحولات الأخيرة في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، وتبحث تعزيز مكانة العراق في سبيل إعادة تأهيله كطرف عربي فاعل في الوسط الخليجي.
- بعد 20 عامًا من الحُكم الشيعي في العراق، يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي تُقر بأن النظام في بغداد أثبت قدرته على الصمود وأن إقصاء العراق له تكاليف باهظة في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، واحتواء الجماعات التي تعقل بالوكالة عن إيران، واستعادة الوحدة العربية.
- تناقش هذه الورقة البحثية التطورات الرئيسية في هذا الفصل الجديد من العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والعراق، بما في ذلك فتح الحدود الممتدة بين العراق والمملكة العربية السعودية، وزيادة الاستثمارات الخليجية والاتفاقيات التجارية مع بغداد.
- تُركّز النظرة التحليلية تحديداً على:
  - العملية السياسية التي أدت إلى توسيع التعاون على عدة أصعدة.
  - دور زيادة التجارة والاستثمار والمشاركة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في الحد من التهديد الأمني الذي تشكله الميليشيات المدعومة من إيران في العراق.
  - التعهدات الاستثمارية الكبيرة خاصة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر لتوسيع البنية التحتية والمرافق الاجتماعية في العراق.
  - تُقدّم هذه النظرة التحليلية أيضاً بعض التوصيات للحفاظ على الزخم الحالي في العلاقات وتعزيز التعاون:
  - حماية المستثمرين من خلال توقيع الاتفاقيات وزيادة القدرة على الاعتماد على البيئة المالية العراقية.
  - وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد من شأنها أن تصمد أمام التقلبات السياسية في العراق وتجنب الوقوع فريسة للفساد الذي لا يزال عاملاً مؤثراً في أسواقه.
  - تعميق العلاقة مع إيران كجزء من استراتيجية العراق من أجل الحد من التهديد الأمني الذي لا يزال يخيم على المشهد العراقي.

## تفاصيل الموضوع

في 10 أبريل 2019، وقّعت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي والعراق في اجتماع مشترك في الرياض أول اتفاقية تعاون بينهما منذ توتر العلاقات بين الجانبين بسبب حرب الخليج الأولى في 1990. وكانت خطة العمل المشتركة التي تمتد لخمس سنوات تهدف إلى إقامة وتعزيز "المشاورات السياسية حول القضايا الإقليمية، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، ودراسة الفرص والعقبات التي تواجه التبادل التجاري، بالإضافة إلى عدد من الأنشطة الأخرى".

اتفق الطرفان تحديداً على التنسيق الاستراتيجي والأمني لتعزيز الاستقرار الإقليمي؛ والحاجة إلى بناء علاقات اقتصادية في مجالات مثل الصناعة وتبادل الكهرباء والنفط والطاقة والزراعة، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء؛ وزيادة التعاون في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والبيئة.<sup>1</sup>

كانت خطة العمل علامةً فارقةً في إذابة الجليد في العلاقات الفاترة بين العديد من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق منذ عام 1990، وازدادت سوءاً مع ما أعقب ذلك من تمكين الشيعة من الهيمنة على الحكومة العراقية بعد غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة للعراق عام 2003. وفي ظل غياب سياسة واضحة لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه بغداد في تلك الفترة، طبّقت كل دولة من دول المجلس نهجها الخاص. فقد أعادت دولة الإمارات والكويت والبحرين العلاقات الدبلوماسية مع العراق في عام 2008، وأجّلت السعودية وقطر القيام بذلك حتى عام 2015، عندما غادر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وحل محله رئيس الوزراء الأكثر اعتدالاً حيدر العبادي، ولم تفتح سلطنة عمان سفارة لها إلا في عام 2019.

في ضوء النظر إلى السياسيين الشيعية في العراق كشركاء لإيران، وإلى أن الاحتلال الأمريكي يحرض على الصراعات الطائفية والقبلية، لم يز مجلس التعاون الخليجي فائدة اقتصادية أو سياسية تذكر من التواصل مع العراق. وبدلاً من ذلك، تمت موازنة ابتعاد مجلس التعاون الخليجي عن العراق بزيادة الدعم المالي للجماعات السنية العراقية والاستثمار في المنطقة الكردية، مما عزز العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع جماعات المعارضة، على حساب ترميم العلاقات مع الحكومة المركزية العراقية. لذلك كان الاجتماع الخليجي-العراقي في عام 2019، الذي تم التركيز فيه على "روابط الأخوة والجوار" و"المصالح المشتركة والمصير المشترك"، إنجازاً كبيراً - وهي المرة الأولى التي يضع فيها مجلس التعاون الخليجي سياسةً مشتركةً إزاء العراق منذ 30 عامًا.

في غضون شهرين بعد توقيع مذكرة التفاهم، أنشئت لجنة مشتركة لتوحيد الرؤى الخليجية والعراقية، على الرغم من أن الخطوات الملموسة لتعزيز العلاقات لم تبدأ بشكل جدي إلا بعد تولي رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي منصبه في مايو 2020. فبجانب التنسيق الأمني لاحتواء التهديد المستمر لتنظيم داعش، وُضعت خطط لتزويد العراق بالكهرباء من الشبكة المشتركة بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ككل، وإعادة فتح معبر جديدة عرعر على طول الحدود السعودية العراقية البالغ طولها 800 كيلومتر أمام التجارة (ولاحقاً أمام الحجاج)، وإعادة النظر في استراتيجية الحد من النفوذ الإيراني. في سبتمبر 2019، وقّعت وزارة الكهرباء العراقية اتفاقية إطارية مع وكالة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي لتوريد 0.5 جيجاوات من الكهرباء من الكويت إلى البصرة، مع وضع خطط لزيادة هذه الكمية إلى 1.8 جيجاوات.<sup>2</sup>

ترتب على ذلك مزيد من التقارب في العلاقات السعودية والخليجية-العراقية، حيث تبني مجلس التعاون الخليجي وجهة النظر القائلة بأن تقوية بغداد اقتصادياً وضمها إلى الحاضنة الخليجية العربية سيقفل من اعتماده على إيران، مما يعتبر خطةً ملموسةً لمواجهة التأثير الإيراني على الشؤون السياسية والقضايا الأمنية العراقية. وأضاف الانفراج في العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية الذي تم توقيعه في عام 2023، نتيجة لسلسلة من المفاوضات السرية التي عملت فيها بغداد عن كُتّب مع كل من مسقط والدوحة - وكذلك بكين في نهاية المطاف - زخماً حيويًا لهذه التحركات.

بحسب المحلل السياسي إبراهيم الجنابي، فإن "الاستثمارات السعودية جاءت بعد المصالحة السعودية الإيرانية. وكان العراق جزءاً من هذه المصالحة، وهذه المشاريع هدية له."<sup>3</sup> في الوقت نفسه، لا تزال سلطنة عمان حريصة بشدة على إبقاء الانفراج في مساره، حيث تعتبره عنصراً حاسماً في ضمان بقاء العراق، كجزء من منطقة الخليج، مستقراً في مواجهة التوترات الناجمة عن حرب غزة.<sup>4</sup>

من بين المؤشرات الرئيسية على مدى التزام مجلس التعاون الخليجي بالانفتاح على العراق هو إعادة فتح معبر جديدة عرعر الحدودي في عام 2020، بعد إغلاقه لمدة 30 عامًا. ففي الربع الثاني من عام 2021 بعد فتح معبر عرعر، ازدادت التجارة الثنائية بين الجانبين، حيث تجاوز حجم الصادرات السعودية إلى العراق 227 مليون دولار أمريكي، فيما سجلت صادرات العراق إلى السعودية 2.29 مليون دولار أمريكي في الفترة نفسها.<sup>5</sup> وتشير الأرقام الرسمية إلى أن التجارة بين العراق والمملكة العربية السعودية شهدت نمواً بنسبة 50% بين عامي 2021 و2022، لتصل إلى 1.5 مليار دولار. في عام

2021، بلغت صادرات المملكة العربية السعودية إلى العراق 1.02 مليار دولار، بينما بلغت الصادرات من العراق 17.6 مليون دولار.

هذه زيادة كبيرة عن عام 2016، حيث كان حجم التبادل التجاري بين البلدين 590 مليون دولار فقط.<sup>6</sup> في المقابل، ارتفعت التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق ببطء ولكن بثبات قبل أن تسجل قفزة كبيرة في عام 2022 (آخر عام تتوفر فيه إحصاءات رسمية)، لكنها مثلما هو الحال مع المملكة العربية السعودية، تكشف عن زيادة ملحوظة منذ التحول في العلاقات. في عام 2017 بلغت قيمة الصادرات من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العراق 10.2 مليار دولار، وفي عام 2018 بلغت 11.3 مليار دولار، وفي عام 2021 بلغت 14.3 مليار دولار. في عام 2022، قفزت الصادرات إلى 21.48 مليار دولار، أي أكثر من ضعف المبلغ في عام 2017.<sup>7</sup>

## النهج الجديد للعراق

بعد تولي مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء، تبنى العراق دورًا جديدًا كوسيط بين إيران وأكبر خصمين إقليميين لها وهما المملكة العربية السعودية ومصر. وبذلك، قدّم الكاظمي أوراق اعتماد دولته كدولة شيعية وعربية على حد السواء. ويشير المحلل السياسي حمزة حداد إلى أن "السياسة العراقيةيين أدركوا منذ فترة طويلة أن علاقات البلاد مع العالم العربي لن تتحسن إلا إذا انخفضت حدة التوتر بين جيرانه وبين إيران".<sup>8</sup>

انطلاقًا من هذه الفرضية، اغتنمت بغداد الفرصة لتحويل تعزيز روابط العراق مع مجلس التعاون الخليجي إلى ميزة. وبدأ الكاظمي بالدعوة إلى علاقات أوثق مع مجلس التعاون الخليجي، وسرعان ما كسب ثناء الدول الأعضاء في المجلس من خلال التعهد علنًا بتقليص النفوذ الإيراني في بلاده. وبعد أن جمع بين الرياض وطهران للمرة الأولى منذ قطع العلاقات بينهما في عام 2016، وضع جدول أعمال الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مارس 2023، وهو الاتفاق الذي تم بوساطة صينية بين إيران والمملكة العربية السعودية. ومن بين الفوائد العرضية، ساعد ذلك (مؤقتًا على الأقل) في الحد من استخدام إيران لإقليم العراق بالوكالة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الخاصة. (تدهورت الأوضاع بعد اندلاع حرب غزة في أواخر عام 2023، لكن الميليشيات المدعومة من إيران في العراق أعلنت لاحقًا أنها ستمتنع عن المزيد من التصعيد).

في أغسطس 2021، استضاف الكاظمي قمة بغداد التي شارك فيها كبار قادة دول مجلس التعاون الخليجي. وكان هذا أول تجمع كبير في العراق لرؤساء دول المنطقة منذ عام 2012، وقد وضعت القمة توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين العراق وجيرانه على رأس جدول الأعمال. وكما لاحظت الباحثة ليال نيازي: "كانت قمة بغداد للتعاون والشراكة، التي عقدت في أغسطس 2021، مهمة؛ لأنها لم تجسد فقط رغبة مجلس التعاون الخليجي في إعادة الانخراط مع العراق، بل كانت أيضًا بداية لمستوى جديد من الاستعداد للتعاون (في حال استمر العراق في تحقيق التوازن في المنطقة)".<sup>9</sup>

تلا ذلك ثلاثة برامج رئيسية زادت من قوة مجلس التعاون الخليجي الناعمة في العراق من خلال الوسائل المالية والسياسية:

1. توقيع اتفاقيات في عام 2021 لتصدير الكهرباء من دول مجلس التعاون الخليجي إلى العراق بحلول عام 2024.
  2. تبادل المعلومات الاستخبارية.
  3. الاستثمار في مشاريع البنى التحتية الكبيرة والصغيرة - إلى جانب المشاركة المؤثرة في الزراعة والتبادل الثقافي والمبادرات التعليمية والمشاركة الملموسة في إعادة إعمار العراق.
- استمرت هذه المشاريع في التوسع في عهد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، حيث بدأت تؤتي ثمارها مع توسيع نطاق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي الكبرى الأخرى، لا سيما تلك التي تشمل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

## العوائق والقضايا العالقة

واجهت عملية إعادة تأهيل العراق وضمه إلى حاضنة مجلس التعاون الخليجي عدّة عوائق تستمد جذورها من حروب العراق وإرثه من الاتهامات المتبادلة والتبادلات المشحونة مع جيرانه. هناك مجالان يطرحان تحديات كبيرة.

### 1. النزاعات حول ترسيم الحدود البحرية مع الكويت

اندلع الخلاف مع الكويت في عام 2021 عندما ألغت المحكمة العليا العراقية اتفاقية توسطت فيها الأمم المتحدة عام 2012 على أساس مخالفتها للدستور، مما أدى إلى إرباك حقوق وممارسات الشحن حول ممر خور عبد الله الذي يحيط بالجزر الكويتية المؤدية إلى ميناء أم قصر الهام الواقع في جنوب العراق.

سرعان ما تصاعدت حدة التوترات، حيث ربط رئيس الوزراء الكويتي الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، الحكم بـ"مغالطات تاريخية ضد الكويت"، وطالب نواب في البرلمان العراقي بإعادة "حقوق العراق". ويأتي هذا النزاع بعد عدة سنوات من السخط المتصاعد حيث سجل كلا الطرفين شكاوى لدى الأمم المتحدة بشأن انتهاكات الطرف الآخر للاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بتطوير مرافق الميناء. ويشكل الممر المائي المتنازع عليه قناة العراق الرئيسية إلى الخليج وبحر العرب، ويستقبل العراق 80 في المئة من وارداته عبر ممر خور عبد الله.<sup>10</sup> وعندما لجأت الكويت إلى حلفائها في مجلس التعاون الخليجي للحصول على الدعم بعد الحكم العراقي المباغت، لم يقتصر الأمر على جيرانها في مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل امتد أيضًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طالبت بإبرام اتفاقية لترسيم الحدود.

تشير السرعة التي توترت بها العلاقات بين العراق والكويت بعد حكم المحكمة العليا إلى مدى هشاشة التقارب بين مجلس التعاون الخليجي والعراق. علاوةً على ذلك، لا تقتصر النزاعات الحدودية البحرية على العراق والكويت فقط، بل تشمل ترسيم الحدود البحرية مع إيران أيضًا - وهو إرث من حرب الخليج الأولى التي تم فيها ترسيم الحدود البرية دون الحدود البحرية.

الربط بين الاثنين أمر بالغ الأهمية أيضًا. فقد جاء توقيت صدور حكم المحكمة العليا العراقية في أعقاب اتفاق حقق انفراجة بين الكويت والسعودية في مارس 2022 لتطوير حقل غاز بحري مشترك يمتد عبر الخطوط البحرية المتنازع عليها إلى داخل الأراضي الإيرانية.<sup>11</sup> وحقل الغاز، الذي تطلق عليه إيران اسم "أراش" وتطلق عليه الكويت والسعودية اسم "درة"، مصدر خلاف بين الدول الثلاث منذ اكتشافه في عام 1967. ومع ذلك، على الرغم من أن الوضع لا يزال عاليًا، إلا أنه لم يُوقف حتى الآن وتيرة دفع العلاقات بين الطرفين.<sup>12</sup>

دفع العراق آخر دفعة من تعويضات الحرب في أعقاب الغزو عام 1990 للكويت (وهو دين رفضت الكويت التنازل عنه، على عكس دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى) في فبراير 2022. وهذا أمر مهم؛ لأنه خطوة رئيسية في طي صفحة العلاقة المتوترة بين البلدين وبناء الثقة المتبادلة بينهما، وهو أمر استعصى على الدولتين على مدى السنوات العشرين الماضية. وكخطوة مهمة في هذا الاتجاه، أعلنت الكويت في أغسطس 2022 أنها تخطط لفتح مكتب تمثيل تجاري في الفصيلة الكويتية في البصرة.<sup>12</sup>

## 2. معارضة الميليشيات المدعومة من إيران لتنامي التعاون مع الدول العربية

إن زيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي في العراق من قبل أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، لا يروق للعديد من الميليشيات الشيعية في العراق، وهي جماعات الحشد الشعبي المسلحة، التي تدعم إيران مجموعةً معتبرةً منها. وإدراكًا من بعض دول الخليج أن الخلافات التي تعصف بالميليشيات الشيعية بسبب الضجر الذي تشعر به البلاد على نطاق أوسع تجاه التدخل الإيراني، فإتها سعت إلى استخدام الخلافات بين الجماعات الشيعية لأغراضها الاستراتيجية الخاصة.

غير أن ذلك يشير ردود فعل مضادة، والتي تترجم في بعض الأحيان إلى عمل معارض ضد إبراز قوتها الناعمة. فعلى سبيل المثال، ورداً على مذكرة التفاهم لتبادل المعلومات الاستخبارية بين بغداد والرياض، بثت قناة "الاتجاه"، وهي قناة تلفزيونية مرتبطة بميليشيا كتائب حزب الله المتحالفة مع إيران، برنامجاً تلفزيونياً ينتقد ما وصفته بـ"التدخلات السعودية" و"تبعية الحكومة العراقية".<sup>13</sup> إن تحقيق التوازن السليم بين مساعدة الجيران والمناورة السياسية أمر صعب في مناخ تفسر فيه الجماعات المدعومة من إيران الوجود المتزايد لمجلس التعاون الخليجي على أنه انتهاك للسيادة العراقية، وبنفس القدر، كخطوة مبطنة لتعزيز الوجود الأمريكي المستمر في البلاد. وهذا الوضع يمكن أن يتحول فجأة إلى اضطرابات، كما هو الحال مع اندلاع حرب غزة في عام 2023.

## التواصل مع العراق متابين ولكنّه متنامٍ

تحرك تطبيع العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والعراق بوتيرة سريعة منذ الانفراجة الأولية في عام 2019، حيث تحققت خطوات كبيرة في هذا الشأن، بما في ذلك توقيع مذكرات تفاهم سهلت التعاون الوثيق بين حكومات الجانبين في عدة مجالات، فضلاً عن تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات والسلع. وقد أظهر معدل التقدم المحرز درجة التزام الجانبين بعملية التكامل، والكفاءة التي وصلت إليها اقتصاداتهما وممارساتهما السياسية في تحقيق الأهداف المحددة بوضوح. وكانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر نشاطاً في هذا الصدد، وانضمت إليهما قطر بعد ذلك بقليل.

## المملكة العربية السعودية

في فبراير 2021، بدأ تعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية والعراق جدّياً. فقد أوفد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وزيري الخارجية والداخلية إلى الرياض لوضع خطط ملموسة للتنسيق في مجالات مكافحة الإرهاب والقضاء

على الجريمة ومراقبة الحدود واحتواء تجارة المخدرات. وقد نتج عن ذلك توقيع أول مذكرة تفاهم ثنائية بين البلدين منذ 40 عامًا، وتعهد فيها الجانبان بتبادل المعلومات الاستخباراتية الدقيقة والتعاون في المسائل الأمنية.<sup>14</sup>

غير أن العراقيين كانوا ينظرون إلى مساهمة مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية في قطاع الكهرباء وإمدادات الطاقة على أنها الأكثر أهمية، لأنها كانت الفرصة الأكبر للحد من اعتماد بغداد على إيران. وعلى عكس البنية التحتية في كتلة دول مجلس التعاون الخليجي، فإن شبكة الكهرباء في العراق ضعيفة ومتهالكة، حيث أدى الدمار الذي لحق بها بسبب الحروب والصراعات المتكررة إلى تقليص قدرتها بشكل خطير لدرجة أن البلاد - وخاصة مدنها - تعاني من انقطاع التيار الكهربائي بانتظام.

كما أوضحنا سابقًا، شهد حجم التجارة البينية بين البلدين زيادة بنسبة 50% في عام 2022، مقارنة بعام 2021، مدفوعًا بافتتاح معبر عرعر الحدودي. وتتمثل صادرات المملكة العربية السعودية إلى العراق في المقام الأول في الألمنيوم وما يتصل به من منتجات، والأجهزة الكهربائية، والحبوب، والدقيق، ومنتجات الألبان، والبيض، والمنتجات الحيوانية. في حين يُصدّر العراق النحاس وما يتصل به من منتجات، والسمغ، والمنتجات النباتية، والسكر.

بعد افتتاح المعبر، فُرِضت إجراءات الرقابة على الحدود بتشكيل فرق مكافحة المخدرات من ضباط من كلا البلدين للعمل معًا لمصادرة الكميات الكبيرة من المخدرات غير المشروعة التي تتسلل بانتظام عبر الحدود الممتدة التي يبلغ طولها 750 كيلومترًا. وقد شارك كل من العراق والمملكة العربية السعودية في عمليات ضبط المخدرات، وخاصة الكيتاجون، وهو منشط من نوع الأمفيتامين المعروف أنه يُنتج بكميات كبيرة في سوريا، لكن تنسيق إنفاذ القانون الآن يعد بفعالية أكبر في وقف تدفق هذا المخدر.<sup>15</sup>

في يونيو 2021، وقّعت الرياض أيضًا اتفاقية مع بغداد لتقديم المساعدة والدعم الطبي الضروري من خلال بناء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الجديد. وكانت آخر مبادرة سعودية بارزة في مجال الرعاية الصحية في العراق في عام 2003، في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وانتهى بانهيار البنية التحتية للدولة العراقية.

## دولة الإمارات العربية المتحدة

ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة استثماراتها في مشاريع البنية التحتية على وجه التحديد، في البداية في إقليم كردستان. ولكن مع تحسن العلاقات مع بغداد وتحسن الظروف الأمنية، وسّعت دولة الإمارات العربية المتحدة استثماراتها تدريجيًا لتشمل باقي أنحاء البلاد. وفي عام 2021، وقّعت بغداد وأبوظبي اتفاقيات كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار، حيث أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية زيارة رسمية قام بها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى أبوظبي عن تخصيص 3 مليارات دولار لجهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.<sup>16</sup>

في أكتوبر 2021، وقّعت الدولتان معاهدة لعمليات التحويل المالي، وصادقتا عليها في عام 2022، مما عزز من تنظيم الاستثمار.<sup>17</sup> وأطلقت خمسة مصارف عراقية المرحلة الأولى من الخطة، والتي ترافقت مع إعلان العراق أنه اعتبارًا من 1 يناير 2024، سيحظر جميع المعاملات التي تتضمن الدولار الأمريكي، وهي خطوة تهدف إلى الحد من تذبذب الدينار العراقي بسبب سعر الصرف في السوق السوداء، وزيادة استخدام الدينار في المعاملات التجارية. في ديسمبر 2023، اتفق العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة على تمويل التجارة والواردات بالدرهم الإماراتي.<sup>18</sup>

بالمثل، وقّعت موانئ أبوظبي عقداً مع الشركة العامة لموانئ العراق لزيادة التعاون في قطاعي النقل البحري والنقل واستكشاف آفاق الاستثمار. ووقّعت شركة مصدر للطاقة اتّفاقيًا مع وزارة الكهرباء العراقية لبناء خمس محطات للطاقة الشمسية كجزء من جهود العراق لمعالجة نقص الطاقة وتغير المناخ، وهو مشروع لم يحرز تقدّمًا يذكر حتى الآن. ووقّعت الدولتان كذلك اتفاقية لحماية الاستثمارات من المخاطر غير التجارية، مثل التأميم والمصادرة والحجز القضائي وتجميد الاستثمارات والأصول، مما يقلل من المخاطر لكلا الجانبين.

غير أن الإنجاز الأكثر أهمية جاء في فبراير 2021 عندما منحت وزارة النفط العراقية ثلاثة عقود مدتها 20 عامًا لشركة نفط الهلال، ومقرها الشارقة، لتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي في محافظتي البصرة وديالى. شركة الهلال لها تاريخ طويل من العمل في إقليم كردستان، ولكن من خلال ترسية هذه العقود، أصبحت شركة الهلال أول شركة للطاقة لديها مشاريع في إقليم كردستان يُسمح لها بالاستثمار في مناطق عراقية أخرى. وكان هذا تطوراً غير مسبوق في العلاقات بين شركات النفط العاملة في إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية، والتي كانت تضع هذه الشركات على القائمة السوداء في إطار نزاع طويل الأمد بين أربيل وبغداد حول حقوق تصدير النفط والغاز. وبالتالي، يمكن القول إنه بالإضافة إلى الاستفادة من هذه الفرصة الجديدة لتعميق العلاقات الاقتصادية، فإن الاستثمار الإماراتي في كل من كردستان وبقية العراق يمكن أن يساهم في حل هذا الخلاف.

## قطر

بعد أن تحركت قطر ببطء لإعادة علاقاتها مع العراق، والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2013 عندما حظر العراق قناة الجزيرة، المؤسسة الإعلامية القطرية، وفي عام 2014 عندما اتهم رئيس الوزراء نوري المالكي قطر، وكذلك المملكة العربية السعودية، بدعم المتمردين السنة. وتقدم قطر الآن بسرعة أكبر لتصبح مساهمًا في السوق العراقية الغنية.<sup>19</sup>

في عام 2018، أطلقت شركة "ملاحة"، وهي شركة بحرية ولوجستية مقرها الدوحة، أول خدمة لتزويد الحاويات بين قطر والعراق. وفي أبريل 2023، وسّعت الشركة نطاق عملياتها في الشحن لتطلق خدمة جديدة مباشرة في أعالي الخليج لنقل البضائع ليس فقط من أم قصر في جنوب العراق مباشرة إلى موانئ دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بما في ذلك صحرار في عُمان والشويخ في الكويت وجبل علي في الإمارات العربية المتحدة وحمد في قطر، ولكن، ولأول مرة، لخدمة شحن البضائع بين هذه الموانئ.<sup>20</sup>

في أغسطس 2023، وبعد زيارة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى بغداد والبصرة، وقعت قطر مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق في أغسطس 2023، حيث تعهدت قطر باستثمار 7 مليارات دولار أمريكي في مجالات السياحة والتطوير العقاري والرعاية الصحية. وبعدها، افتتحت مجموعة استثمار القابضة بعد ذلك مكتبين في العراق يمثلان شركتين تابعتين لها هما إيجانسيا للرعاية الصحية ذ.م.م. وإيجانسيا مارين ذ.م.م. وقد وقعت إيجانسيا للرعاية الصحية منذ ذلك الحين اتفاقيتين مع وزارة الصحة العراقية لتطوير مستشفىين تعليميين بسعة إجمالية تبلغ 1,000 سرير.<sup>21</sup> علاوة على ذلك، وُضع فعلاً حجر الأساس لمجمع فنادقي وسكني استثماري جديد في بغداد تحت اسم العلامة التجارية ريكسوس، ومن المتوقع أن يضم مطاعم وفيلات وشققاً سكنية وغيرها من المعالم السياحية.<sup>22</sup>

دخلت قطر أيضًا في قطاع الطاقة في العراق. ففي يناير 2023، بدأت قطر محادثات للاستحواذ على حصة كبيرة في مجموعة مشاريع الطاقة التي تملكها شركة توتال إنرجي الفرنسية العملاقة بقيمة 27 مليار دولار في العراق.<sup>23</sup> وفي أبريل من عام 2023، استحوذت قطر على حصة 25% في مشروع الغاز المتكامل، والذي يُلزم الشركاء الثلاثة، توتال إنرجي وقطر للطاقة وشركة نفط البصرة، باستثمار 10 مليارات دولار مجتمعة في المشروع. ويشمل التعاون المشترك التنقيب عن الغاز والطاقت المتجددة وتطويرها في خمس محافظات في جنوب العراق، بالإضافة إلى بناء محطة طاقة شمسية بقدرة 1000 ميغاواط لمساعدة بغداد في الحد من انبعاثات الكربون.

يغطي هذا المشروع الطموح للغاية أربعة مجالات مختلفة من سوق الطاقة (الغاز والنفط ومصادر الطاقة المتجددة ومراقبة التأثيرات المناخية) لمساعدة العراق في إنهاء ممارساته السلبية في حرق الغاز، وبدلاً من ذلك، يصبح في وضع أفضل للاستفادة من الغاز المهدر لتلبية احتياجاته من الكهرباء (التي يتم توفير معظمها اليوم من خلال مشاريع الإمداد الكهربائي الإيرانية). وفي سابقة أخرى، وافقت المملكة العربية السعودية على المساهمة في الجزء الخاص بالطاقة الشمسية من الخطة، مما يجعلها تعمل في شراكة وثيقة مع قطر كجزء من اتفاقاتها المتبادلة مع شركة توتال إنرجي، مما يشير إلى رغبة متزايدة لدى الدولتين في تنحية خلافاتهما جانباً وتنسيق العمل في الساحة العراقية.<sup>24</sup>

من الناحية السياسية، يتماشى تعاون قطر المتزايد مع العراق جيداً مع هوية البلدين كوسيط إقليمي. حيث عملت قطر عن كثب مع كل من رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ومحمد شياع السوداني على تسهيل المفاوضات بين السعودية وإيران، كما شاركت الدوحة وبغداد في حوار إقليمي خلف الكواليس بشأن حرب غزة. وكلا البلدين يتمتع بعلاقات طيبة مع إيران مع وجود قوات عسكرية أمريكية على أراضيها، وكلاهما لديه سجل حافل من العمل خلف الكواليس لخلق مساحة للقواسم المشتركة والاستقرار وحل النزاعات.

مع ذلك، فإن تأثير كلٍّ من العراق وقطر يستمد جذوره من مصادر مختلفة - على وجه التحديد، الدور الاقتصادي الحاسم للعراق كشريان حياة لإيران في ظل العقوبات، وقدرة قطر على التوسط مع طالبان، فضلاً عن تسهيل عمليات تبادل الأموال بين إيران والولايات المتحدة وتبادل السجناء- مما يجعل سياسة العراق وقطر تُكمّلان بعضهما البعض. وهذا يعطي زخماً إضافياً لمجلس التعاون الخليجي ككل؛ كقوة قادرة على جمع الفصائل والقوى المختلفة على طاولة المفاوضات. ويسهم التعاون المتنامي بين العراق وقطر في هذا المجال في الحفاظ على التوازن الإقليمي على الرغم من تصاعد الصراع بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران من ناحية وإسرائيل وإيران من الناحية الأخرى، والذي يقع بعضه على الأراضي العراقية. والواقع أن قطر كانت صوتاً مهماً في دعم حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في ظل تصاعد التوترات الداخلية والضغط التي تمارسها الميليشيات المدعومة من إيران نتيجة حرب غزة، مما يؤكد أن تعزيز العلاقات مع العراق من خلال التضامن الخليجي والعربي والإسلامي يحمل في طياته فوائد للمصالح القومية والاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي.<sup>25</sup>

## الطريق إلى الأمام والتوصيات

وضع مجلس التعاون الخليجي حسابات استراتيجية دقيقة لإعادة دمج العراق في المجتمع الخليجي العربي، وفي عام 2019 حدد مساراً واضحاً للقيام بذلك، حيث اعتمد خطة عمل مشتركة شاملة لمدة خمس سنوات تضمنت الدعم الاقتصادي والمالي والمشاركة السياسية والطاقة والتكنولوجيا المتقدمة والزراعة والبيئة. وقد استندت هذه الحسابات إلى هدفين رئيسيين: الأول، تقوية العراق ومساعدته على التحلي بقدر أكبر من الاستقلالية تجاه إيران؛ والثاني، الحد من المخاطر الأمنية في العراق من خلال تطوير علاقة جديدة مبنية على الحوار والمصالح المشتركة مع إيران.

في السنوات الخمس التي تلت ذلك، كانت المكاسب التي تحققت في هذه الخطة كبيرة، حيث ضخت السعودية ودولة الإمارات وقطر استثمارات كبيرة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية في العراق، مما أدى إلى زيادة حجم التجارة السنوية، والأهم من ذلك فتح قنوات اتصال وفتح الحدود وإنشاء خطوط شحن البضائع بين أم قصر في العراق وموانئ دول مجلس التعاون الخليجي.

بالنسبة لكل عضو من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، كانت عملية إعادة العلاقات بين دول المجلس تسير بحسب تاريخ كل دولة مع العراق، الذي اتسم لعقود عدّة بالتصدّع وتوجيه التهديدات. لكن القيادات الجديدة في بغداد ساعدت في دفع التقارب بين الجانبين، وعكست التزاماً عميقاً من قبل العراق نفسه بإعادة التنظيم وإعادة التوازن وإعادة الاندماج في المجتمع الخليجي.

أثبتت حرب غزة أن الوضع لا يزال مضطرباً، خاصة وأن العراق لا يزال موطناً للعديد من الميليشيات الموالية للفلسطينيين والمناهضة لأمريكا والمدعومة من إيران، ومع ذلك، وعلى الرغم من التوترات، لا تزال خطة الاندماج تسير على ما يرام. وتتمثل استراتيجية مجلس التعاون الخليجي طويلة الأمد في العراق في التشجيع وإعادة البناء، ولكن بالمثل، الاحتواء والتوازن. وقال بعض المحللين في عام 2014 بأن دول مجلس التعاون الخليجي لا تفضل عراقاً قوياً، كما كان في الماضي، ولا عراقاً ضعيفاً يسهل محاصرته من قبل إيران أو في ممارسات القوة الإقليمية والدولية في الخليج.<sup>26</sup> وهي وجهة نظر لا يزال لها وجاهتها، حتى مع تقدم مسار الترابط بقوة إلى الأمام.

رغبةً في الحفاظ على الزخم الجديد، يمكن لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي والعراق النظر في تطبيق السياسات التالية:

1. لكي تنجح دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق هدفها المتمثل في إعادة دمج العراق في الحاضنة الخليجية العربية والتعامل مع فرص أسواقها المتنوعة، ينبغي لدول المجلس وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لتأمين مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية. ولا يمكن حماية المستثمرين من التقلبات السياسية في العراق، واحتمالات الفساد، ونفوذ الفصائل المدعومة من إيران، وضعف العراق كأرض تستخدمها قوى أخرى بالوكالة حيث التوترات الجيوسياسية، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو الخلافات بين السنة والشيعة، إلا من خلال وضع برامج استثمار متسلسلة وضمنات هيكلية لدراسة وتقييم المشهد الاقتصادي.

2. ينبغي أن تقرر زيادة حضور دول مجلس التعاون الخليجي في العراق بتدابير طارئة لتوفير الحماية القانونية والسياسية للاستثمارات. فلا يزال العراق يشكل سوقاً محفوفاً بالمخاطر بسبب بيئته القانونية والتنظيمية الغائمة والتقلبات السياسية المتواصلة. وينبغي على كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي حماية استثماراتها بوضع بنود تحكيم ومعاهدات استثمار ثنائية تكون بمثابة إطار لتسهيل وتنظيم استثماراتها في العراق.

3. يبرز العراق نجاحاً تدريبياً في الابتعاد عن إيران على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، لكنه يحتاج إلى استثمارات كبيرة لتخليص نفسه من اعتماده على إيران في الاستيراد، مما يوفر فرصة كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي لمساعدته على التنويع والتقدم. ويجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تضع في اعتبارها أن مشاريع البنية التحتية الضخمة ومشاريع الطاقة لا تخدم الطرفين فحسب، بل يجب أن تضع في اعتبارها أيضاً أن الاستثمار في الأدوات القانونية والمالية، والمؤسسات القضائية والحوكمة، والتكنولوجيا المتقدمة، والعناصر البشرية سيسهل نقل المعرفة مع ضمان أن يصبح العراق بيئة أكثر رسوخاً واستقراراً للاستثمار.

4. لم توقف حرب غزة التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، كما أنها لم تؤثر حتى الآن على الانخراط المتزايد مع إيران الذي ساعدت فيه بغداد من خلال تحقيق الانفراجة في العلاقات بين الرياض وطهران. وقد أثمر التعاون مع بغداد من منظور خليجي عربي في السيطرة على التهديد الأمني الذي تشكله إيران في العراق، والحرب بين إسرائيل وحماس. لذلك من الأهمية بمكان أن يستمر تعميق العلاقات السياسية المستجدة - وهو ما تواصل سلطنة عمان الدعوة له - من أجل تقوية سياسة حُسن الجوار، وضمن أن يظل التواصل والحوار والأولويات المتفق عليها بشكل متبادل واضحاً وفي مقدمة الأولويات.

## Endnotes

1. 'The GCC and the Republic of Iraq holds a Joint Meeting' (2019), Office of the Secretariat of the GCC; <https://www.gcc-sg.org/en-us/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2019-4-10-7.aspx>
2. Tollast, Robert (2022), 'A power grid for the Middle East: what is the GCCIA and can it benefit Iraq?', The National, July 16; <https://www.thenationalnews.com/mena/iraq/2022/07/16/a-power-grid-for-the-middle-east-what-is-the-gccia-and-can-it-benefit-iraq/>. Although plans have been delayed, the construction of the Wafra substation in Kuwait has begun, with projected interconnection to start in 2025. See
3. Ebrahim Hudaifa (2024) Iraq attracts wave of Saudi and Gulf investments for the first time, 28 February; <https://themedialine.org/top-stories/iraq-attracts-wave-of-saudi-and-gulf-investments-for-the-first-time/>
4. Cafiero, Giorgio (2024); 'Oman keeps trying to dial down tensions in the Middle East'; Stimson; <https://www.stimson.org/2024/oman-tries-to-dial-down-middle-east-tensions/>
5. Salem, Amr (2023), 'Iraq-Saudi Arabia Land Trade has increased to \$243 million', <https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-saudi-arabia-land-trade-has-increases-to-243-million/>
6. The Observatory of Economic Complexity, <https://oec.world/en/profile/bilateral-country/irq/partner/are>
7. 'United Arab Emirates Exports to Iraq' (2024) Trading Economics <https://tradingeconomics.com/united-arab-emirates/exports/iraq>
8. Hadad, Hamza (2023) 'A golden opportunity: How Iraq can benefit from regional calm'; <https://ecfr.eu/article/a-golden-opportunity-how-iraq-can-benefit-from-regional-calm/>
9. Niayzi, Loyal (2022) 'Tumultuous yet promising: The evolution of GCC-Iraq relations', Gulf Research Center; <https://www.grc.net/documents/62a9917b71502GCCIRAQLAYAL.pdf>
10. 'Kuwait Urges Iraq to return to maritime boundary agreement (2023); Sept 21; <https://www.thenationalnews.com/gulf-news/2023/09/21/kuwait-urges-iraq-to-return-to-maritime-boundary-agreement/>
11. Bakir, Ali (2023) 'How the Dorra gas field could disrupt warming relations between Iran, Saudi Arabia and Kuwait', AtlanticCouncil; <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/arash-dorra-gas-field-iran-saudi-kuwait/>
12. 'Kuwaiti Foreign Minister visits Iraq to resolve border issues' (2023), July 31; <https://themedialine.org/headlines/kuwaiti-foreign-minister-visits-iraq-to-resolve-border-disputes/>
13. Mansur, Renad (2018) 'Saudi Arabia's new approach to Iraq'; Center for Strategic and International Studies, November; [https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/181105\\_RM\\_Gulf\\_analysis.pdf?AWXv0HPipY0ev0TR2M08L\\_PbRCQSY99; page\\_2](https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/181105_RM_Gulf_analysis.pdf?AWXv0HPipY0ev0TR2M08L_PbRCQSY99; page_2)
14. 'After 40 years, Saudi and Iraq sign new security MOU (2023) February 20. <https://www.kurdistan24.net/en/story/30740-After-40-years,-Iraq-and-Saudi-Arabia-sign-new-security-MOU>; 'Iraq signs first security agreement with Saudi Arabia in 40 years' (2023) February 20. <https://thecradle.co/articles-id/1266>
15. 'Iraq signs first security agreement with Saudi Arabia in 40 years' (2023) The Cradle.co; 20 February; <https://thecradle.co/articles-id/1266>
16. Abdallah, Nayera (2021) 'UAE says it is investing \$3 billion in Iraq – WAM'; Reuters, April 4. <https://www.reuters.com/article/uk-emirates-iraq-investment-idUSKBN2BR0MS/>
17. Middle East Monitor (2023) <https://www.middleeastmonitor.com/20231213-iraq-uae-agree-to-finance-trade-imports-in-uae-dirham/>
18. Ibid.
19. "Maliki: Saudi and Qatar at war against Iraq," (2014) Al Jazeera English, 9 March; <https://www.aljazeera.com/news/2014/3/9/maliki-saudi-and-qatar-at-war-against-iraq;>
20. Salari, Fatemeh (2023) 'Qatar's Milaha unveils shipping service to Iraq from GCC nations; 11 April; <https://dohanews.co/qatars-milaha-unveils-shipping-service-to-iraq-from-gcc-nations-reports/>
21. Estithmar Holding reinforces its expansion in the healthcare sector in Iraq by signing another agreement to manage and operate a 492-bed Al Hasan Al Mujtaba Teaching Hospital, Karbalaa; <https://www.estithmarholding.com/articles/details.aspx?Id=198>

22. "Estithmar Holding QPSC announces the groundbreaking of its first projects in Iraq 'Rixos Baghdad" (2023); <https://www.estithmarholding.com/articles/details.aspx?Id=168>
23. Salacanin, Stasa (2023) 'Qatar enters Iraq's energy sector, but risks abound', The Cradle.co, March 30; <https://thecradle.co/articles/qatar-enters-iraqs-energy-sector-but-risks-abound>
24. Alaaldin, Ranj (2024) 'Qatar's Strategic Investments in Iraq, Middle East Council on Global Affairs, Issue Brief, March; <https://mecouncil.org/publication/building-bridges-qatars-strategic-investments-in-iraq/>
25. Hadad, Hamzeh (2024), 'Proxy Battles: Iraq, Iran and the turmoil in the Middle East', Euroepan Council on Foreign Affairs. 14April;<https://ecfr.eu/publication/proxy-battles-iraq-iran-and-the-turmoil-in-the-middle-east/>
26. Al-Ubaydli, Omar and Andrea Plebani, eds. 2014. GCC Relations with Post-War Iraq: A Strategic Perspective. Cambridge: Gulf Research Centre, Cambridge. [https://www.files.ethz.ch/isn/184509/Iraq\\_Book\\_Fullset\\_new\\_6243.pdf](https://www.files.ethz.ch/isn/184509/Iraq_Book_Fullset_new_6243.pdf)